

بحار الأنوار

[323] نمط جاز أن يجعل بدل كل واحدة منهما إزار ونحوه. قال في التهذيب وصرح بثلاث أزر أحدها الحبرة، وهو ظاهر ابن زهرة أيضا وابن الجنيّد لم يفرق بين الرجل والمرءة في ثلاثة أثواب يدرج فيها أو ثوبين وقميص، قال: ولا بد من العمامة، ويستحب المئزر والخمار للاشعار، فظهر أن النمط مغاير للحبرة في كلام الأكثر وأن بعض الأصحاب على استحباب لفافتين فوق الإزار الواجب للرجل والمرءة، وإن كانت تسمى إحداهما نمطا وأن الخمسة في كلام الأكثر غير الخرقه والعمامة، والسبعة للمرءة غير القناع انتهى كلامه رفع □ مقامه. وقال في النهاية: في الحديث كفن رسول □ صلى □ عليه وآله في ثوبين صحاريين، صحار قرية باليمن نسب الثوب إليها، وقيل هو من الصحرة وهي حمرة خفية كالغبرة يقال ثوب أصحر وصحاري، وقال في الذكرى: هما منسوبان إلى صحار بضم الصاد وهي قصبة عمان مما يلي الجبل. قوله: وقال العالم. أقول: رواه الكليني والشيخ عن الصادق عليه السلام بسند حسن (1) وفي القاموس البادن والبدین الجسيم. أقول: وجه التعليل أن الجسيم يحتاج إلى توسيع اللحد ليسعه، وفي الأراضي الرخوة لا يتيسر ذلك. قوله عليه السلام: " إذا مات المحرم " هذا الحكم مروي في عدة أخبار، و عمل بها الأصحاب، فلا يجوز تحنيطه بالكافور، ولا وضعه في ماء غسله، واختلف في أنه يغسل بقراحين أحدهما بدل الكافور أو يسقط غسل الكافور رأسا، والآخر أظهر، وإن كان الأول أحوط، ثم في سائر الأحكام بحكم الحلال على المشهور وحكي عن ابن أبي عقيل أنه أوجب كشف رأسه ووجهه، والأخبار تدفعه، ولا فرق في الحكم المذكور بين الإحرامين، ولا بين موته قبل الحلق أو التقصير أو _____ (1) راجع التهذيب ج 1 ص 83 الكافي ج 3 ص 144: ورواه في الفقيه ج 1 ص 13 مرسلا.